الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الـــوزير الأول

كلمة الوزير الأول بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للجمارك

الجزائر، 26 جانفي 2023

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- السيد مدير ديوان رئاسة الجمهورية؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيد المدير العام للجمارك الجزائرية؛
- السيدات والسادة إطارات الدولة؛
- السيدات والسادة إطارات المديرية العامة للجمارك؛
- السادة أعضاء البرلمان بغرفتيه؛
- السلذادة رؤساء الهيئة الاستشارية؛
- أسرة الإعلام؛
- الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسرني في البداية أن أعرب لكم عن سعادتي بتواجدي بينكم في هذه الاحتفالية التي تقيمها الجمارك الجزائرية بمناسبة إحياء يومها العالمي المصادف للسادس والعشرين جانفي من كل عام، والذي كُرِّسَ هذا العام تحت شعار "رعاية الجيل الجديد بترقية ثقافة تبادل المعارف وتعزيز الإفتخار بالمهنة الجمركية."

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل؛

يُشَكِّل هذا اليوم محطة هامة للوقوف على إنجازات الجمارك الجزائرية في إطار ممارسة المهام الحساسة المنوطة بها في سبيل حماية الاقتصاد الوطني بالنظر إلى تواجدها الدائم عبر كافة النقاط الحدودية البحرية والجوية والمعابر البرية، وكذا النشاط الميداني للفرق الجمركية عبر كامل التراب الوطني، وبالنظر إلى إسهامها الفعال في مكافحة كل أشكال الغش والتهريب.

إن التموقع الإستراتيجي لجهاز الجمارك الجزائرية كَحَامٍ للحدود الوطنية، قد جعله يحظى باهتمام خاص لدى السلطات العليا للبلاد إيماناً منها بالمهام الجوهرية التي يؤديها من خلال السّهر الدائم على تطبيق التشريع والتنظيم على الحركة الحدودية للأشخاص والبضائع .

فضلا عن ذلك, فإنه جهاز معتمد كقطاع يُعَوَّل عليه بقوة في سن وتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة بالنظر إلى إسهامه الفعال في تمويل الخزينة العمومية، ناهيك عن مهامه الحمائية وكذا الإقتصادية الرامية إلى دعم الإستثمار المنتج وتشجيع قطاع الصادرات خارج مجال المحروقات من خلال سياسة المرافقة التي انتهجتها الحكومة تجاه المتعاملين الإقتصاديين في سبيل تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيل المبادلات التجارية في ظل المعطيات الاقتصادية الراهنة التي تتطلب تكاتف جهود كافة مؤسسات الدولة من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية.

وعليه، فإن عصرنة الجمارك الجزائرية تُعدّ ضرورة حتمية بالنظر لحجم التحديات التي تواجهها والتي تفرض عليها التموقع ضمن مصاف الجمارك العالمية في ظل مناخ اقتصادي دولي يتَّسِم بحركية لامُتناهية.

ومن أجل ذلك، تمّ التركيز على رقمنة الجهاز والعمل على تعزيزه بنظام معلوماتي جديد ومتكامل، من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تسهيل عمليات الجمركة لاسيما من خلال تقليص الآجال والتكاليف الخاصة بها وكذا تأمين البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية و إضفاء مزيد من الشفافية والنجاعة في أساليب مكافحة الغش.

وفي هذا السياق، تمّ، بحر هذا الأسبوع، تدشين المركز الوطني للإشارة و نظام المعلومات للجمارك، الذي يتولى بدوره ترقية نظام الجمركة عبر الأنترنيت و الإجراءات الإلكترونية، كم سيتكفل بإنجاز وصلات مع أنظمة المعلومات للمتدخلين الآخرين في السلسلة الإمدادية للتجارة الدولية.

و لا يمكن إغفال العنصر البشري كمُحَرِّك أساسي لباقي الموارد، حيث ينبغي تثمينه وتطوير مهاراته ودعمه بكافة الوسائل والتحفيزات اللازمة لتحقيق أفضل النتائج.

وبهذه المناسبة، لا يفوتني أن أشِيد بالتنسيق الميداني المحكم بين إدارة الجمارك و مختلف أجهزة الدولة، وكذا الجهود الجبارة التي يبذلها أعوان الجمارك لأداء مهامهم على أحسن وجه، وهذا بدليل النتائج الميدانية المحققة سواء بالنسبة للتحصيل، أو الحجوزات النوعية التي أحرزتها الفرق الجمركية المجندة عبر أنحاء البلاد لخدمة الوطن ومحاربة كافة أشكال التهريب وكل ما من شأنه المساس بالإقتصاد الوطني والمواطن.

كما أحُثُّهم على مواصلة التّجند التّام و إلتزام أقصى درجات اليقظة والجاهزية لِدَرْءِ كافة محاولات الغش والتهريب، وتثبيط كافة الطرق الإحتيالية في وجه المهربين لضمان الحماية اللازمة للإقتصاد الوطني والمحافظة على حقوق الخزينة من كل أشكال التّهرّب الجبائي.
وأغتنم هذه الفرصة، لأؤكد على ضرورة القيام بإعادة النظر في قانون الجمارك، وكافة النصوص ذات الصّلة، بما يجعله يتناغم مع الغايات التي ننشدها من القانون الجديد للإستثمارات الذي نراهن عليه من أجل إقلاع تنموي واعد كفيل بإعطاء ديناميكية اقتصادية أقوى ومستدامة، من خلال تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا شك أنّه سَيُسَاهم في خلق الثروة واستحداث مناصب العمل لفائدة شبابنا.

و لابد من أن تحرص الجمارك الجزائرية على تطوير وتحسين أساليب عملها والسمو بها إلى مستويات ترقى إلى المعايير الدولية، لاسيما من خلال مواصلة عمليات الرقمنة وتكثيفها، كإحدى الإلتزامات التي تضمنها برنامج السيد رئيس الجمهورية، بحكم كونها تساهم بشكل كبير في تسهيل أعمال كل قطاعات النشاط، وبوجه خاص في قطاع الجمارك، لما توفره من شفافية ونجاعة وموثوقية.
و في الختام، أتقدّم بتهانيَّ الخالصة لكافة منتسبي ومنتسبات الجمارك الجزائرية بمناسبة الإحتفال باليوم العالمي للجمارك، مُتَمَنِّيًا لهم جميعاً كل التوفيق في سبيل خدمة الوطن والدفاع عن مقوماته.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد والعباد؛
عاشت الجزائر حرة أبية؛
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار؛
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.